

شرح فقه البيوع

الدرس الحادي والعشرون



كتاب الوقف

وهو تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة. ويجوز في كل عين يجوز بيعها وينتفع بها دائماً مع بقاء عينها، ولا يصح في غير ذلك مثل الأثمان والمطعمات والرياحين. ولا يصح إلا على بر أو معروف، مثل ما روي عن عمر أنه قال: يا رسول الله إني أصبت مالاً بخبير لم أصب مالاً قط هو أنفوس عندي منه، فما تأمرني فيه؟ قال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها غير أنها لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث قال: فتصدق بها عمر في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف. ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم صديقاً غير متمول فيه. ويصح الوقف بالقول والفعل الدال عليه، مثل أن يبني مسجداً ويأذن في الصلاة فيه، أو سقاية ويشعرها للناس.

ولا يجوز بيعه إلا أن تتعطل منافعه بالكلية، فيباع ويشترى به ما يقوم مقامه.

والفرس الحبيس إذا لم يصلح للغزو بيع واشترى به ما يصلح للجهاد. والمسجد إذا لم ينتفع به في مكانه بيع ونقل إلى مكان ينتفع به.

ويرجع في الوقف ومصرفه وشروطه وترتيبه وإدخال من شاء بصفة وإخراجه بها - وكذلك الناظر فيه والنفقة عليه - إلى شرط الواقف فلو وقف على ولد فلان ثم على المساكين كان الذكر والأنثى بالسوية إلا أن يفضل بعضهم، فإذا لم يبق منهم أحد رجع إلى المساكين.

وإن كان الوقف على من يمكن حصرهم لزم استيعابهم به، والتسوية بينهم، إلا أن يفضل بعضهم. وإن لم يمكن حصرهم جاز تفضيل بعضهم على بعض وتخصيص واحد منهم به.

تقوم على المبادلة والمقابلة والمعاوضة، وهذا يعني انها تقوم على المشاحة بخلاف عقود التبرعات

عقود المعاوضات

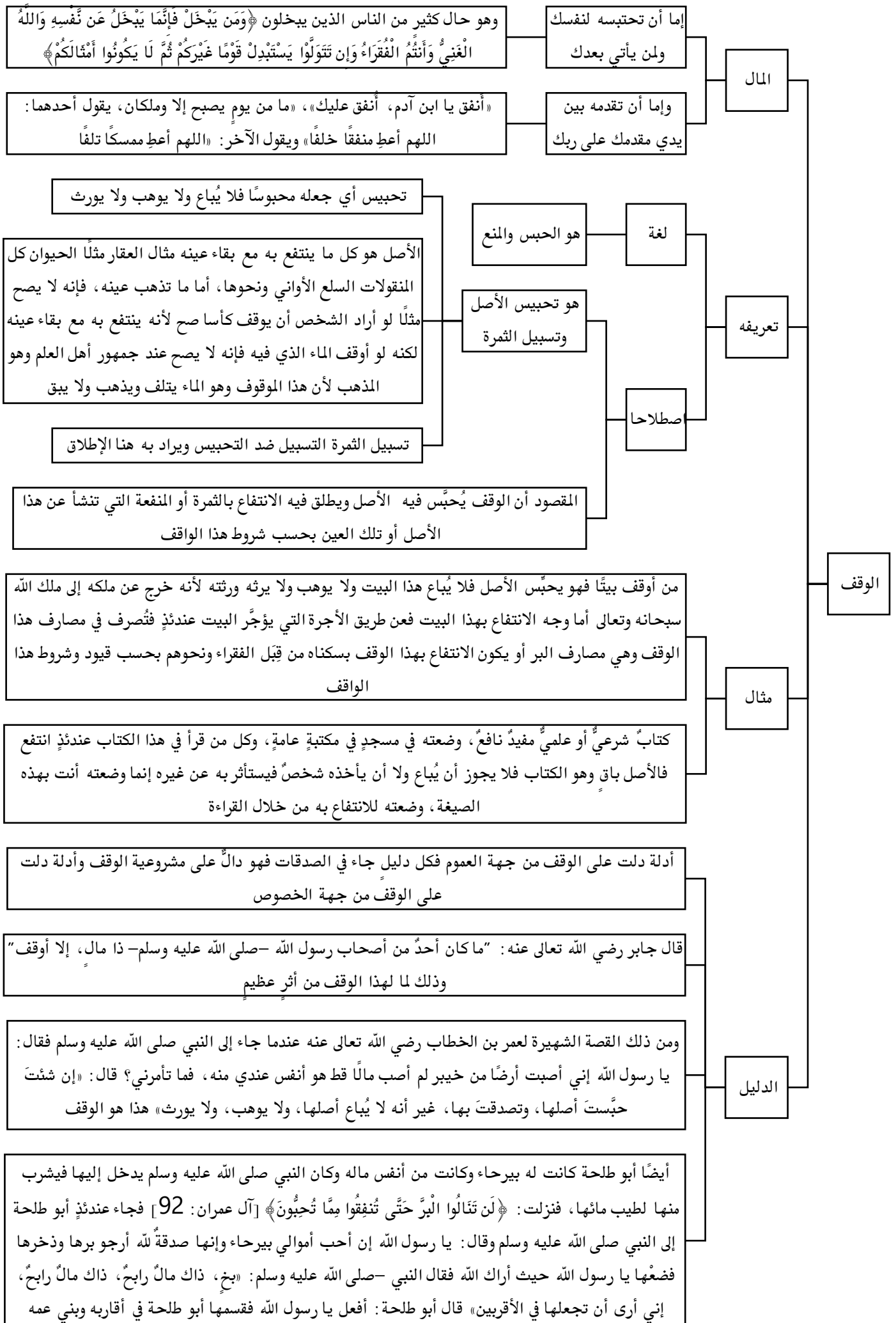
الوقف الهبة العطية الوصية

عقود التوثيقات

عقود التبرعات

كتاب المعاملات

يُراد فيها بذل المال وإهلاكه، يعني صرفه من غير عوض بخلاف عقود المعاوضات ومن هنا جَوَزَ بعض الفقهاء الغرر في عقود التبرعات، ومنعوه في عقود المعاوضات



وقد احتبس خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه أدرعه وأعتده في سبيل الله

قدم النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فأمر ببناء المسجد وكان مكان المسجد النبوي لبني النجار فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم: «ثامنوني» يعني بكم تبيعونها؟ فقالوا: لا نطلب ثمنه إلا إلى الله

وأيضاً ما جاء من حديث أبي هريرة المتفق عليه: «إذا مات ابن آدم، انقطع عمله إلا من ثلاث» وذكر منها: «صدقة جارية»، وقد رواه مسلم

الدليل

الإجماع منقول على الوقف وجوازه وصحة إيقاف المال من قبل المالك أو المكلف وقد جاء ذلك الإجماع عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم فلم يعرف فيهم مخالف مع انتشار الوقف وكثرته منهم رضي الله تعالى عنهم حكى ذلك ابن قدامة وغيره بل حكى ابن حجر كما في التلخيص فعل الوقف عن ثلاثة عشر صاحبياً رضي الله تعالى عنهم، وغيرهم ربما كثيراً ممن لم يُنقل عنه أنه وقف ذلك

تنوعت ألوان الوقف وأوصافه وصيغته لدى المسلمين: الفقراء والمساكين، دور العلم، سقيا الماء، كتابة العلم، الأربطة، الأيتام، الكسوة

إذا كان الوقف على جهة مشروعة كان مستحباً لأنه من الصدقة

إذا كان الوقف قد وقع على سبيل النذر فيكون واجباً

إذا كان الوقف على أمر محرّم فيكون محرماً

إذا اشتمل الوقف على تضيق على الورثة كان مكروهاً

حكمه

لو أراد شخص أن يقف على مباح مثل الرياضة فالجمهور لا يصحونه وإنما يشترطون أن يكون على بر أو معروف لظاهر النصوص ولأنه إنما سمي الوقف صدقةً لأجل كون تلك الصدقة في البر، وهو إخراج مال على وجه القرية، ويحبس هذا المال عن الهبة والإرث ونحو ذلك، ومثل ذلك لا يكون إلا لمصلحة شرعية

الوقف

من العقود اللازمة وهذا على خلاف باقي الصدقات

ولذلك حديث عمر رضي الله تعالى عنه المتقدم يفيد هذا المعنى فالوقف عند خروجه من ملك صاحبه بلفظه أو فعله لا يملك عندئذ بيعه، ولا هبته، ولا يورث عنه، ولو كان في حياته، مما يدل على لزوم

قول الجمهور

حكم عقده

خلافاً لأبي حنيفة من العقود الجائزة

أن يكون الواقف جائز التصرف كما سبق

وهذا هو مذهب جمهور أهل العلم الوقف إنما يكون في الأعيان كما للمنفعة وبناءً عليه فإن لا يُشعر وقف المنفعة مع إمكان بيع الأصل وهبته وإرثه ونحو ذلك وإنما تقع المنفعة أو يكون الوقف بالمنفعة تابعاً لوقف الأصل أو العين نفسها لأن الوقف نقل للملك في الأعيان في الحياة، فلم يصح كالبيع

أما المالكية فيرون جواز وقف المنافع وتأقيت هذا الوقف فينقضي الوقف بانقضاء المدة

قليل يصح وقف كل ما جازت عاريت له لأن الوقف هو تملك للمنفعة والانتفاع إنما يكون بها أما الأصل فهو محبوس من أن تنتقل ملكيته إلى أي أحد بأي وجه والشارع يتشوف للإحسان وتكثير الخير واشترط بعض الأوصاف تقييد هذا المقصد الشرعي واختار هذا القول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى

يجوز في كل عين يجوز بيعها

شروطه

الوقف مؤبد وهو مذهب جمهور أهل العلم خلاف لما حكيناه عن بعض الفقهاء من أن الوقف المؤقت يحصل به المقصود من تسبيل هذه المنفعة

أن يُنتفع بها دائماً مع بقاء عينها

فجمهور أهل العلم أنه لا يصح فلا يوقف مثلاً ماءً يُشرب فينتهي ولا طعاماً يُؤكل فيفنى ولا طبيباً يتطيب به فينتهي ولا الأثمان كوقف الذهب والفضة، الدراهم والدنانير وفي حكمها الآن الأوراق النقدية المطعومات والأطياب ونحوها مما تفنى.

وقف عثمان رضي الله تعالى عنه لبئر رومة ومن المعلوم أن البئر يفنى والكأس يفنى مع الوقت ومثله بعض الآنية ومثله الكتاب، فكل هذه لها عمرٌ تنتهي معه

وقف النقود ونحوها لاسيما للقرض هذا في الحقيقة أولى بالجواز لأنه يستقرضها ويرد بدلها، وفي هذا من التوسعة على الناس فإذا كان هناك وقفٌ نقديٌّ يُمْكِن هؤلاء من قضاء حاجاتهم بالاقتراض ثم إعادة هذا المال مرةً أخرى تحقق المقصود من الوقف

وذهب بعض أهل العلم كالحنفية والمالكية إلى جواز وقف ما لا ينتفع به إلا بتلفه كالمطعم والمشرب ونحوه ومن ذلك وقف جرابٍ من التمر على الفقراء ووقف دراهم للقرض وماءٍ للشرب وطعامٍ للأكل وطيبٍ لمسجد ونحو ذلك واختار هذا شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وقال: تسمية ذلك وقفاً مما لا تأباه اللغة وهو جارٍ في الشرع والمراد به كونه وقفاً على تلك الجهة لا يُصرف لغيرها ومما يُستدل به

أما ما تذهب عينه

أن يُنتفع بها دائماً مع بقاء عينها

الوقف شروطه

فإذا أوقف على غير برٍّ كما لو أوقف على محرّم فإن الوقف باطلٌ باتفاق العلماء

عموم النصوص الشرعية ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم: «كل شرطٍ ليس في كتاب الله فهو باطلٌ» والمراد: كل شرطٍ مخالفٌ لكتاب الله

ما روي عن عمر أنه قال: يا رسول الله، إني أصبت مالاً بخبير، لم أصب مالاً قط هو أنفس عندي منه، فما تأمرني؟ قال: «إن شئت حبّست أصلها، وتصدقت بها، غير أنه لا يُباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث»، قال: فتصدق بها عمر في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يُطعم صديقاً غير متمول فيه”

أن يكون على برٍّ

الدليل

عمر رضي الله تعالى عنه من أول من وقف في الإسلام

بيانٌ لمعنى الوقف وهو تحبّيس الأصل وتسبيل المنفعة

بيانٌ لحكم التصرف في الوقف وأنه لا يكون إلا في ما يُنتفع فيه

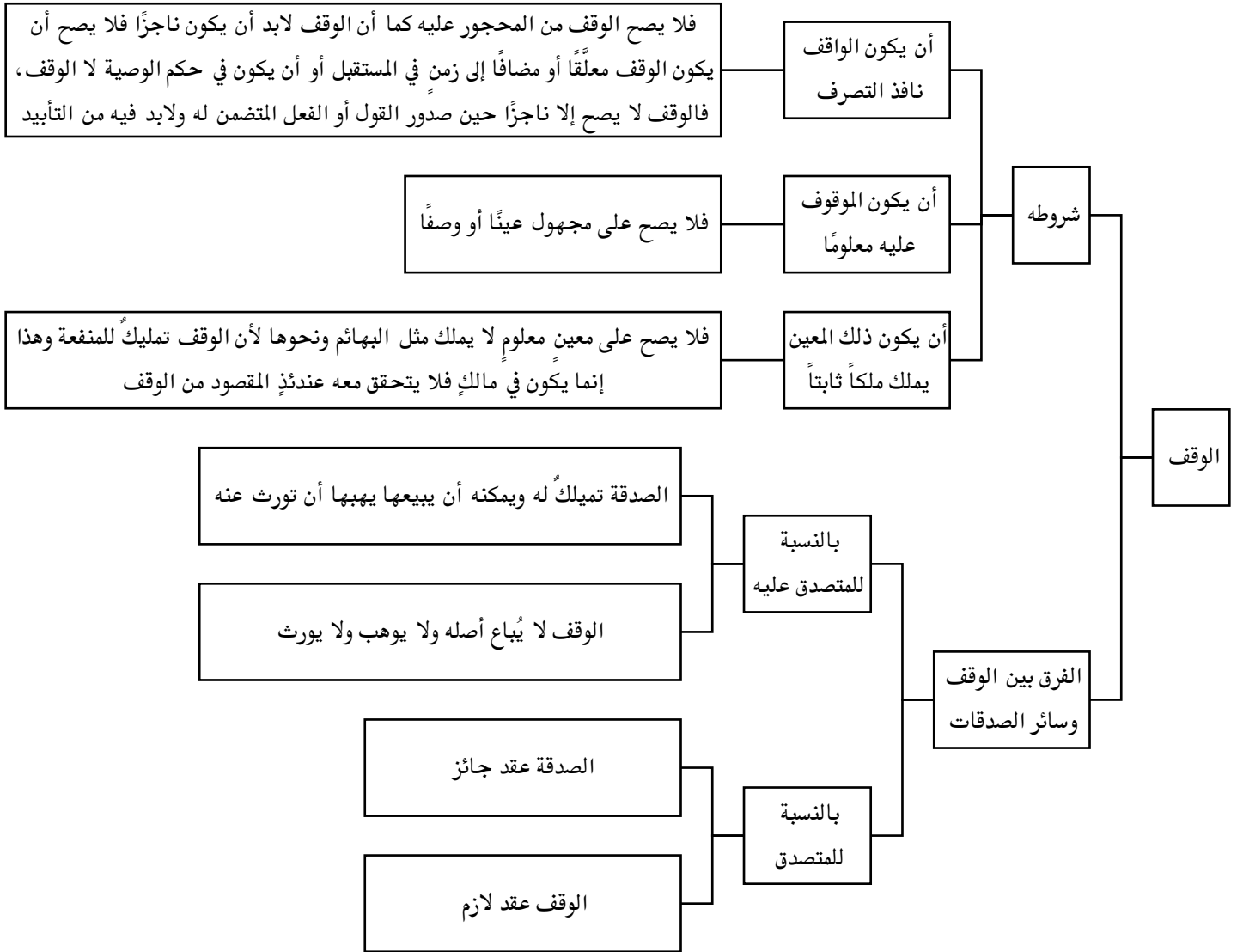
بيان أن الوقف لا يورث ولا يوهب ولا يُباع

فيه إشارة إلى جهات البر وهي الفقراء وذوي القربى وإن لم يكونوا فقراء والرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل وهو المنقطع وإن كان غنياً في بلده، فيُعطي ما يتوصل أو يتوصل ويصل به إلى بلده والضيف

فيه الإشارة إلى جواز أن يأكل الناظر وهو المدير والوكيل على هذا الوقف أن يأكل من هذا الوقف بالمعروف من غير تعديٍّ على ذلك وإسرافٍ وإلحاق الضرر بهذا الوقف يأكل ما يحتاج إليه مثله

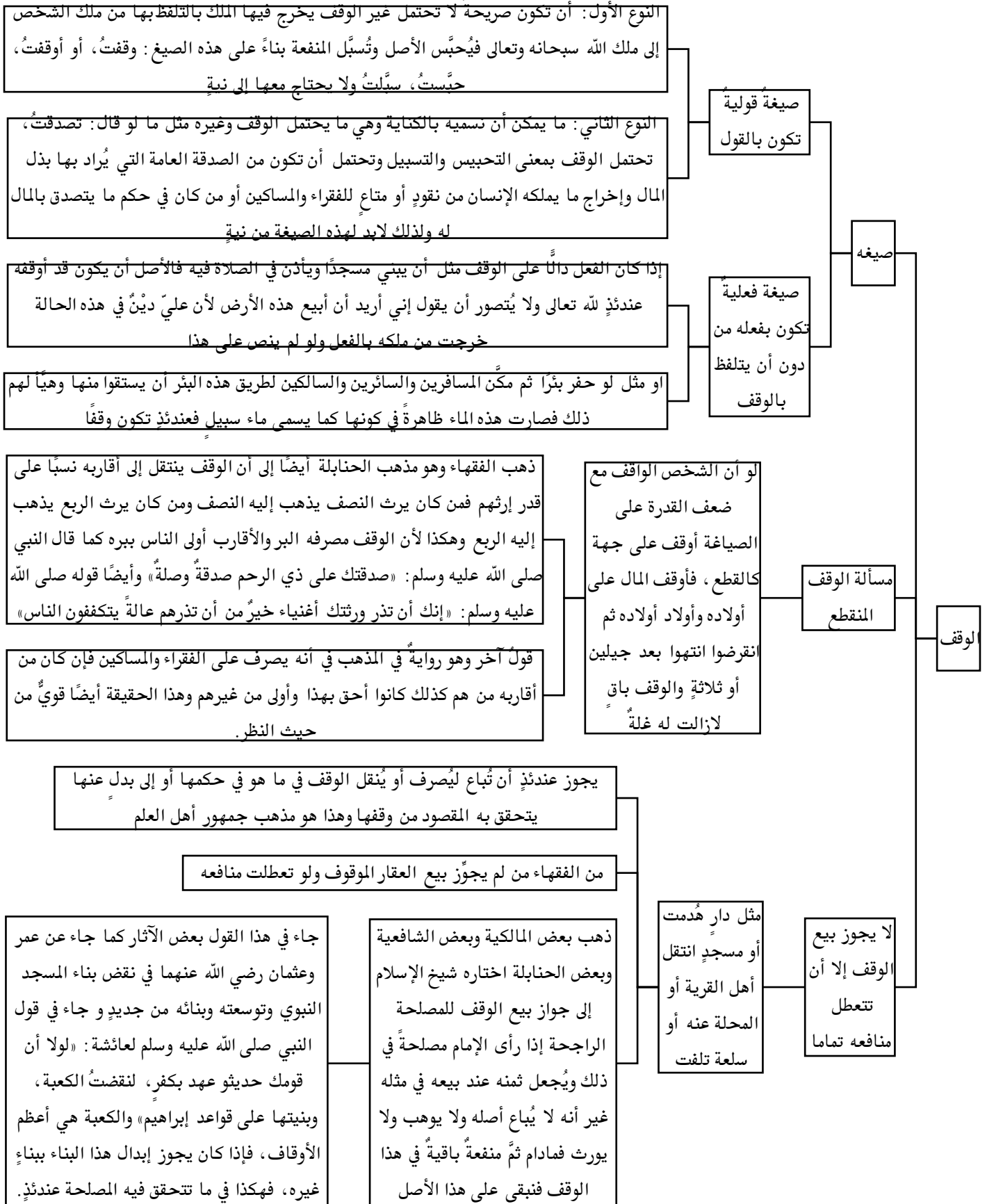
فيه الإشارة إلى جواز أن يعطي الصديق من هذا الوقف لا على سبيل التملّيك ولا على سبيل الاستكثار

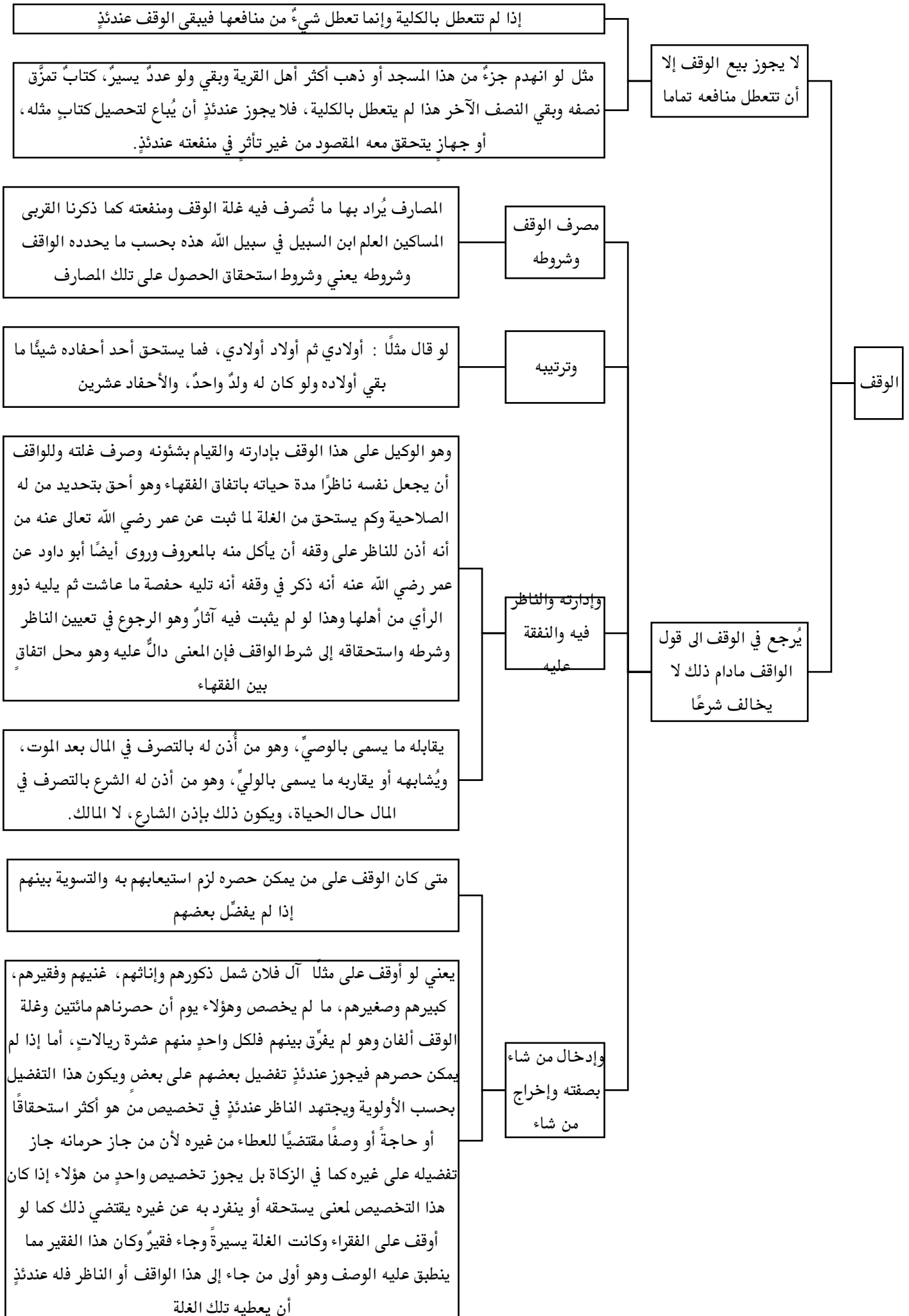
وهذا الحديث أصل هذا الباب وفيه فوائد كثيرة

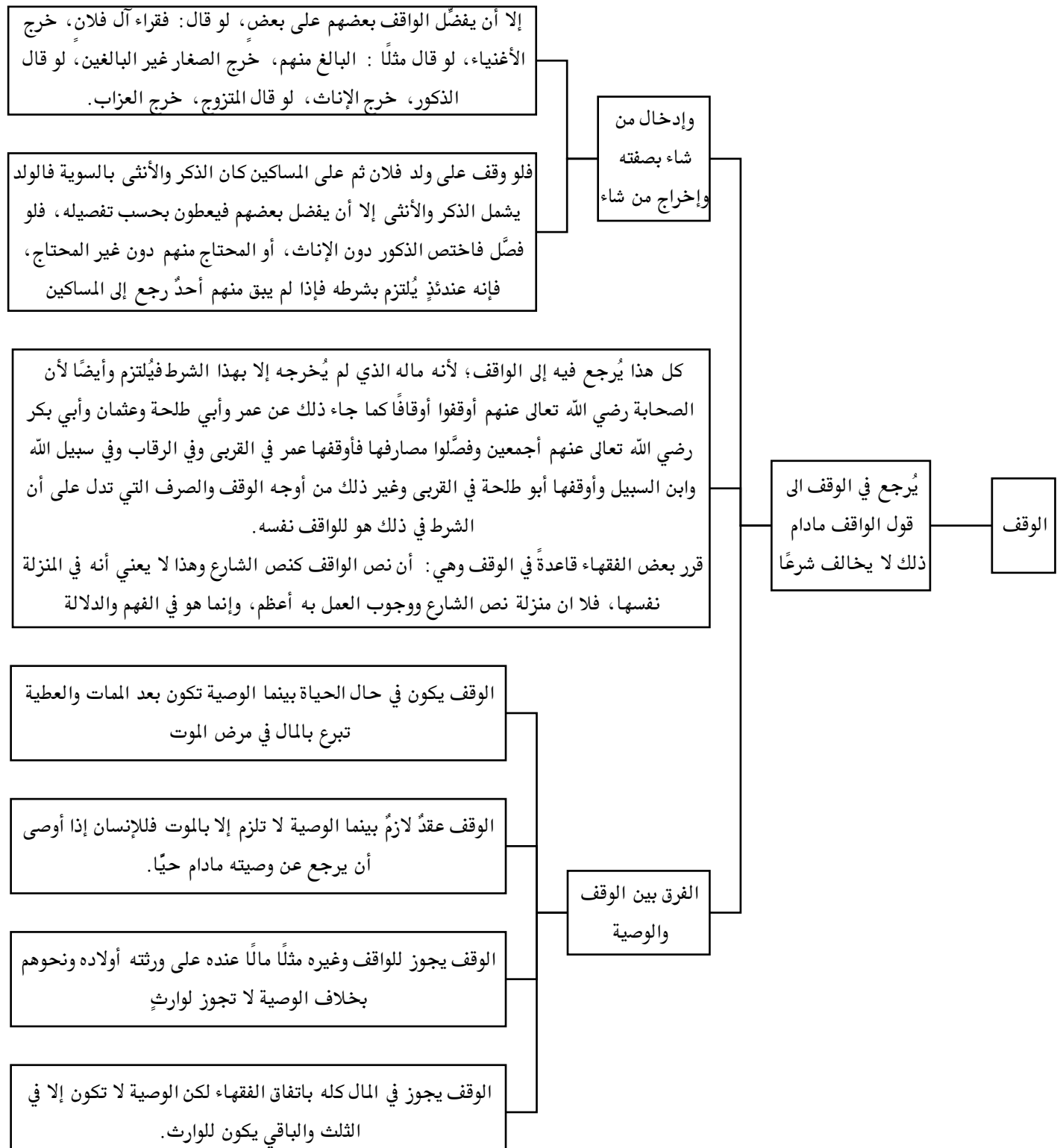


شرح فقه البيوع

الدرس الثاني والعشرون







باب الهبة

وهي تمليك المال في الحياة بغير عوض، وتصح بالإيجاب والقبول والعطية المقتترنة بما يدل عليها.

وتلزم بالقبض، ولا يجوز الرجوع فيها، إلا الأب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يحل لأحد أن يعطي عطية فيرجع فيها، إلا الوالد فيما يعطي ولده، والمشروع في عطية الأولاد أن يسوى بينهم على قدر ميراثهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: اتقوا الله واعدوا بين أولادكم.

وإذا قال لرجل: أعمرتك داري أو هي لك عمري، فهي له ولورثته من بعده، وإن قال: سكنها لك عمرك، فله أخذها متى شاء.

